

Distr.: General
13 October 2009

القرار ١٨٩٢ (٢٠٠٩)

الـذي اتخـذه مجلس الأمـن فـي الجلسة ٦٢٠٠ المعقـودة فـي ١٣ تـشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما القرارات ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

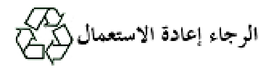
وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها، ويرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في المجالات الحاسمة بالنسبة لتوطيد الاستقرار في هايتي، ويؤكد من جديد دعمه لحكومة هايتي ويرحب بمساهمتها في تحقيق الاستقرار السياسي بهايتي وتوطيد الديمقراطية فيها،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في الفترة الأخيرة صوب تعزيز الحوكمة، بما في ذلك انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الجدد بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرها من الجهات المعنية، وصوب اعتماد الإصلاح الدستوري، وإذ يشدد على أهمية إرساء نظام للحوكمة يتسم بالمصداقية والكفاءة والشفافية ويخضع للمساءلة، وإذ يشجع حكومة هايتي على مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة ، ويؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قدرات حكومة هايتي ومؤسسات الدولة فيها،

وإذ يشجع حكومة هايتي وسائر الأطراف الهايتية المعنية على تعزيز الحوار الديمقراطي وإيجاد أوسع وأشمل توافق ممكن للآراء، وإذ يسلّم بأن الدور القيادي والإرادة

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.





السياسية الثابتة للحكومة الهايتية، من بين الأطراف الهايتية المعنية، ضروريان لتعزيز الحوكمة والقدرات الوطنية اللازمة لمعالجة المسائل ذات الأولوية القصوى في برنامجها الوطني،

وإذ يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل دعم مشاركة المرأة في العملية السياسية,

وإذ يؤكد دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق استقرار هايتي وتعميرها، ويهيب بالبعثة مواصلة التعاون عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، وإذ يحيط علما بالبيان المشترك الذي أصدره الفريق الاستشاري ٢×٩ المعني بهايتي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

وإذ يسلّم بالطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، ويؤكد مجددا أن أوجه التقدم المطرد في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي والمصالحة الوطنية والتنمية يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات،

وإذ يكرر التأكيد على ضرورة اقتران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الدائم في هايتي (S/PRST/2009/4)،

وإذ يسلّم بأن احترام حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية الواجبة والتصدي لمسألة الإجرام ووضع حد للإفلات من العقاب أمور أساسية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة بيئة آمنة مستقرة، ويعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم ويحيي من أُصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يقر بتحقيق بعض التحسن في الوضع الأمني في السنة الماضية، وإن كان يلاحظ أنه ما زال هشا،

وإذ يقر بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة الدول الأمريكية في سبيل تحديث سجل الناخبين في هايتي، ويدعو السلطات الهايتية إلى أن تنشئ، بدعم مستمر من البعثة والمجتمع الدولي، مؤسسات انتخابية دائمة وفعالة، وإلى أن تجري انتخابات تفي بالمقتضيات الدستورية والقانونية لهايتي،

وإذ يهيب بحكومة هايتي أن تمضي قدما، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما على النحو المطلوب في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية التي اعتمدتها حكومة هايتي،

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع في الخطوات المتخذة لتعزيز النظام القضائي وفقا للخطة الوطنية لإصلاح القضاء، بما في ذلك تحديث المؤسسة القضائية وتحسين سبل الحصول على خدمات القضاء،

وإذ يؤيد التوصيات الأولية الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بمسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وإذ يشدد على ضرورة معالجة وضع غالبية السجناء الهايتيين،

وإذ يسلّم بالدمار الذي لحق بشعب هايتي خلال مواسم الأعاصير السابقة، وإذ يقر بالتحديات التي تواجهها حكومة هايتي في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الأخرى لشعبها، وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الهايتية وبمساهمة المجتمع الدولي في هذا الصدد، وإذ يشدد على أهمية التنسيق التام للإجراءات التي يجري اتخاذها في المستقبل في هذا الصدد في ما بين الجهات المانحة والشريكة لهايتي، ومع حكومة هايتي، وداخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يسلّم بأن الآثار الاقتصادية الخارجية، مثل أزمات الأغذية والوقود والأزمة المالية والاقتصادية، ما انفكت تهدد بشكل ملموس عملية تحقيق الاستقرار في هايتي بوجه عام،

وإذ يرحب بتعيين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، وليام ج. كلينتون مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى هايتي،

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مشاريع كثيفة اليد العاملة شديدة الفعالية وبارزة للعيان تساعد في خلق فرص العمل وتوفير خدمات اجتماعية أساسية تساهم في زيادة دعم السكان الهايتيين للبعثة،

وإذ يسلّم بأهمية التزام الجهات الدولية المانحة والشريكة لهايتي التزاما طويل الأجل، مشجعا إياها على مواصلة تعزيز المساعدة التي تقدمها، على نحو منسق وبما يتفق مع الأولويات الوطنية الهايتية،

وإذ يؤكد ضرورة أن تعمل الحكومة والبرلمان سوية من أجل تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتوليد النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل بهدف تشجيع النمو والحد من الفقر،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2009/439 المؤرخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩،

وإذ يحيط علما بتقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2009/105)،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إبقاء عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وإذ يشدد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا في عمليات النشر الخاصة بحفظ السلام بالتشارك مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وسائر الجهات المعنية، بما يتسق والبيان الصادر عن رئيسه في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/PRST/2009/24)،

وإذ يشير إلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (PRST/2009/23) و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (PRST/2009/24) اللذين أكدا ضرورة التماسك والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل تحقيق الاستجابة الفعالة لحالات ما بعد انتهاء التراع، وإذ يشدد على الحاجة إلى أن تتضمن تقارير الأمين العام إشارة إلى التقدم المحرز صوب تنسيق نهج الأمم المتحدة في هايتي ولا سيما فيما يتعلق بالثغرات الرئيسية التي تعيق تحقيق أهداف بناء السلام،

وإذ يرى أن الوضع في هايتي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة رغم ما أحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الوارد في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و١٨٤٠ (٢٠٠٨)، حتى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يؤيد** توصية الأمين العام الواردة في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من تقريره S/2009/439 بالإبقاء على المستويات الحالية لقوة البعثة بوجه عام، إلى أن تتيح الزيادة الكبيرة المزمعة في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية إعادة تقييم الوضع، مع القيام في الوقت ذاته بتكييف تشكيلة القوة بما يستجيب بصورة أفضل للاحتياجات الراهنة في الميدان،

٣ - **يقرر** بالتالي أن تظل البعثة تتألف من عنصر عسكري يبلغ قوامه ٦ ٩٤٠ فردا من جميع الرتب ومن عنصر شرطة يصل عدد أفراده إلى ٢ ٢١١ فردا؛

٤ - **يعترف** بامتلاك حكومة هايتي وشعبها لزمام الأمور وبمسؤوليتهما الأساسية في جميع الجوانب المتصلة بتحقيق الاستقرار في هايتي، ويعترف بدور البعثة في دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، ويشجع حكومة هايتي على مواصلة الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي لتعزيز قدراتها، بهدف استئناف تحمل المسؤولية التامة في نهاية المطاف؛

٥ - **يشدد** على ضرورة التنسيق فيما بين جميع الجهات الدولية الفاعلة في الميدان؛

٦ - **يعرب** عن دعمه التام للممثل الخاص للأمين العام، وبخاصة في جهوده المتصلة بتعزيز الاستقرار والحوكمة، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، ويؤكد مجددا سلطته فيما يتعلق بتنسيق وسير جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي؛

٧ - **يعرب** عن دعمه التام لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، وليام ج. كلينتون، ولا سيما في جهوده الرامية إلى مساعدة حكومة هايتي وشعبها على إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة توفير الخدمات والهياكل الأساسية، وتعزيز التعافي من الكوارث والتأهب لها، واجتذاب استثمارات القطاع الخاص والحصول على مزيد من الدعم الدولي؛

٨ - **يعيد تأكيد** دعوته البعثة إلى أن تدعم العملية السياسية الجارية في هايتي، بجملة أمور منها بذل المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وأن تشجع، بالتعاون مع حكومة هايتي، على إجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين، وأن توفر المساعدة اللوجستية والأمنية اللازمة للانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٠، بغية كفالة استمرار المؤسسات السياسية المنتخبة ديمقراطيا في القيام بالأعمال الإصلاحية المقررة في الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو وورقة الحد من الفقر؛

٩ - **يرحب** بالمساهمة المستمرة التي تقدمها البعثة إلى حكومة هايتي في الجهود التي تبذلها من أجل بناء القدرات المؤسسية على جميع المستويات، ويهيب بالبعثة أن تواصل، وفقا لولايتها، تقديم هذا الدعم لتعزيز مؤسسات الدولة القائمة بذاتها، ولا سيما خارج بورت - أو - برانس، بوسائل منها توفير الخبرات الفنية المتخصصة للوزارات والمؤسسات الرئيسية؛

١٠ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل ما تقدمه من دعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية حسبما تراه ضروريا لكفالة استتباب الأمن في هايتي، ويشجع البعثة وحكومة هايتي على مواصلة اتخاذ تدابير رادعة منسقة لمواصلة خفض مستوى الإجرام والعنف بوسائل منها تحسين وتعزيز عملية تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، ويطلب من البعثة أن تستمر، وفقا لولايتها، في مساعدة حكومة هايتي على إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة

تشكيلها، ولا سيما عن طريق دعم عمليات مراقبة أفراد الشرطة وتوجيههم وتدريبهم وفحص سجلاتهم، وتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية، بما يتسق مع استراتيجيتها العامة الرامية إلى النقل التدريجي للمسؤوليات الإقليمية والوظيفية عن المهام التقليدية المتعلقة بإرساء القانون والنظام إلى نظرائها الهايتيين وفقا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية؛

١١ - **يدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المجاورة ودول المنطقة، إلى تعزيز عملها مع حكومة هايتي، بالتنسيق مع البعثة، للتصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأشخاص (ولا سيما الأطفال) والمخدرات والأسلحة وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، وإلى المساهمة في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في هذه المجالات، بوسائل منها توفير الخبرة التقنية التي تملكها البعثة دعما للجهود الرامية إلى تنفيذ نهج متكامل لإدارة الحدود، مع التركيز على بناء القدرات الحكومية، ويبرز ضرورة تنسيق ما يقدم من دعم دولي لجهود الحكومة في هذا المجال؛

١٢ - **يسلّم** بالحاجة إلى أن تواصل البعثة جهودها في تسيير الدوريات على طول المناطق الحدودية البحرية والبرية دعما للأنشطة الأمنية على الحدود التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية، ويشجع البعثة على مواصلة المناقشات التي تجريها مع حكومة هايتي والدول الأعضاء من أجل تقييم الأخطار القائمة على طول الحدود البرية والبحرية لهايتي؛

١٣ - **يطلب** إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، تكميل العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطة رامية إلى التحسين الفعلي لظروف معيشة السكان المعنيين وحماية حقوق الطفل، ويطلب إلى البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛

١٤ - **يدين** أي اعتداء على موظفي البعثة أو مرافقها، ويطالب بعدم ممارسة أي عمل من أعمال الترهيب أو العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو المرافق التابعة لها، أو ضد الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المجالات الإنسانية أو الإنمائية أو في مجال حفظ السلام؛

١٥ - **يرحب** بالخطوات التي اتخذت من أجل إصلاح المؤسسات المسؤولة عن إرساء سيادة القانون، ويطلب إلى البعثة مواصلة تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد، ويشجع السلطات الهايتية على الاستفادة استفادة كاملة من ذلك الدعم، ولا سيما في تحديث التشريعات الرئيسية وتنفيذ خطة إصلاح القضاء، وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التعيينات، التي ستمكن المؤسسات القضائية العليا من أداء مهامها على النحو المناسب، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال؛

١٦ - **يشجع أيضا** على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون ويطلب إلى البعثة أن تواصل إسهامها في دعم توفير التوجيه والتدريب للعاملين في الإصلاحيات وفي تعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية؛

١٧ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة تنفيذ النهج الذي تتبعه في الحد من العنف في المجتمعات المحلية بوسائل منها دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتركيز جهودها على المشاريع الكثيفة اليد العاملة، ووضع سجل للأسلحة، ومراجعة القوانين السارية فيما يتعلق باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام الترخيص بحيازة الأسلحة، ووضع مبدأ وطني لخفارة المجتمعات المحلية وتنفيذه؛

١٨ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويدعو سلطات هايتي إلى مواصلة بذل جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى مواصلة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من المؤسسات المختصة، بما فيها المؤسسات الإصلاحية؛

١٩ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، فضلا عن عمليات الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى الواسعة الانتشار التي تستهدف النساء والفتيات، ويطلب إلى البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصلا، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛

٢٠ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من جانب جميع أفراد البعثة لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على أن تقوم على النحو المناسب بالتحقيق في الأعمال التي لأفرادها ضلعٌ فيها وبمعاقبة مرتكبيها؛

٢١ - **يدعو** البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى زيادة تعزيز التنسيق فيما بينهما، وإلى المساعدة، بالتنسيق مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين، على كفالة قدر أكبر من الكفاءة في تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، من أجل تحقيق التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي أقرت خطة التوطيد التي وضعها الأمين العام بأهميته الأساسية لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومعالجة المشاكل الإنمائية الملحة؛

٢٢ - **يرحب** بالأعمال المهمة التي تقوم بها البعثة دعما لتلبية الاحتياجات الملحة في هايتي، ويشجع البعثة على الاستفادة الكاملة، ضمن ولايتها، من الوسائل والقدرات الموجودة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية مواصلة تعزيز الاستقرار في البلد؛

٢٣ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البعثة في استراتيجية الاتصال وتوعية الجمهور، ويطلب إليها مواصلة هذه الأنشطة؛

٢٤ - **يرحب** بالعمل الذي أنجزه الأمين العام لوضع خمسة معايير ومؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو توطيد الاستقرار في هايتي، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل استكمال خطة التوطيد بوسائل منها تدقيق معايير ومؤشرات التقدم المحرز المذكورة، وذلك بالتشاور مع حكومة هايتي، ومع مراعاة وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، حسب الاقتضاء، وأن يبلغ المجلس بذلك في تقاريره؛

٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل؛

٢٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره تقييما شاملا للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، وبإصلاح قطاع القضاء، وإصلاح نظام الإصلاحيات، وقدرات مكافحة المخدرات، آخذا في الاعتبار استعراض أنشطة البعثة وتشكيلها، والتنسيق بينها وبين فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية، وضرورة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات لإعادة تشكيل البعثة؛

٢٧ - **يؤكد** أهمية تحديث وثائق تخطيط العنصر العسكري وعنصر الشرطة، بما يشمل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، بصورة منتظمة، حسب الاقتضاء، واتساقها مع أحكام جميع القرارات ذات الصلة بالموضوع، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة؛

٢٨ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.